

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

شعد: ١٠٧ / اتحادية/تيميز/ ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النفشبندي وعبدود صالح التميمي وميخائيل شعثون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز - المدعى عليه - / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته - وكيله المقدم الحفوقي مرتضى عباس حمد .
التمييز عليه - المدعى - / محمد ابراهيم حسن العوادي - وكيله المحاسي محمد جاسم الجبوري .

الإدعاء

ادعى المدعى (التمييز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان منتسب في الجيش العراقي المنحل وبعد ٢٠٠٣/٤/٩ تطوع للعمل في صفوف مديرية شرطة محافظة بابل بموجب أوامر إدارية صادرة من محافظة بابل وبخويزل من قيادة قوات التحالف للمحافظين بموجب الأمر الإداري المرقم (١٦٣٥) في ٢٠٠٣/٧/٣١ وفي عام ٢٠٠٦ تم تثبيتته على ملاك وزارة الداخلية وقد رفضت الوزارة احتساب خدمته من تاريخ المباشرة وأصرت على احتسابها من تاريخ صدور أمر التثبيت وإن هناك أوامر ديوانية صدرت لاحقاً تؤكد على احتساب الخدمة من تاريخ المباشرة وليس من تاريخ تثبيت الإعادة ومنها الأمر الديواني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩ . وانه قدم طلب الى وزير الداخلية لاحتساب الخدمة الا انه رفض الطلب . تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ وقد رد التظلم بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ ، أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٨ طالباً الحكم باحتساب خدمته من تاريخ ٢٠٠٣/٧/٣١ ولنغاية ٢٠٠٦/٢/١ وحسب الأمر الإداري بالمباشرة في شرطة بابل المرقم (١٦٣٥) في ٢٠٠٣/٧/٣١ ولنغاية تاريخ الأمر الإداري بإعادة التثبيت بالرقم (١٨١٧) في ٢٠٠٦/٢/١ لأغراض الخدمة والترقية والتقاعد . ونتيجة المرافعة الحضورية العنيفة قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٣ ويعد الاضبارة (٢٩١/قضاء إداري/٢٠١١) الحكم بإلغاء الأمر الإداري المرقم (٢٦٧٩٥)



كو^٧ماري عيراق
داد كاي بالأي نيتيحاداي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٧ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

في ٢٠١١/٤/١٢ - محل الطعن - الصادر من المدعى عليه / إضافة لوظيفته والزامه
باحساب خدمة المدعى للفترة المحصورة بين تعيينه في ٢٠٠٣/٧/٣١ وتثبيته في
٢٠٠٦/٢/١ لأغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد . طعن المميز (المدعى عليه) / إضافة
لوظيفته بالحكم بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة
في ٢٠١٢/١/٢٠ طالبا نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم
ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح
وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان محافظ بابل كان قد عين المدعى مع مجموعة
اخرين في شرطة بابل بالاستناد للامر الاداري المرقم ١٦٣٥ في ٢٠٠٣/٧/٣١ وحسب
الصلاحية المخولة له من قوات التحالف وقد تم تثبيته على ملاك وزارة الداخلية بالامر المرقم
(١٨١٧) المؤرخ ٢٠٠٦/٢/١ ولعدم احتساب المدة من ٢٠٠٣/٧/٣١ الى تاريخ تثبيته في
٢٠٠٦/٢/١ خدمة للمدعى المذكور فاقام هذه الدعوى مطالبا باحتسابها وقد اصدرت محكمة
القضاء الاداري حكماً يقضي بالغاء الامر الاداري محل الطعن المرقم (٢٦٧٩٥) في
٢٠١١/٤/١٢ الصادر من المدعى عليه / إضافة لوظيفته والزام المدعى عليه باحساب خدمة
المدعى للفترة من ٢٠٠٣/٧/٣١ الى ٢٠٠٦/٢/١ لأغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد ،
وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٧/١٧ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا